

خلال ندوة عقدت في ديوان الغانم في قرطبة مساء أمس الأول

السعدون: المشاركة في الانتخابات المقبلة شرعنة للفساد وتصفية للبلد السلطان: من يعتقد أن المشاركة ستقوده للإصلاح فليشارك

موضحا ان المقاطعة عندما أعلنت لم تكن ردة فعل وبدأت بعد الموقف الشعبي لقضية الإبداعات وبعد اجراءات غريبة اتخذتها الحكومة آنذاك. وقال هناك أربعة قوانين يجب ان تسقط وخاصة عدم مشاركة العسكريين في الانتخابات وقانون المحكمة الادارية المتعلق بالإبعاد والجنسية ومنع القضاء النظر في قضايا السيادة. مؤكدا ان الصوت الواحد عمل لا يوجد له مبرر ومن تسبب في الوضع الحالي هو مشاركة البعض في الانتخابات منوها الى ان المشاركة في الانتخابات شرعنة للفساد ولا يمكن ان نقبل فيه والموقف الشعبي القوي والواضح هو المحك والقضية تحتاج لاستمرار المقاطعة ونفس طويل. وزاد قائلا عندما قالوا لرئيس الوزراء خصومك اقوياء اريد عليه بالقول كل الشعب الكويتي اقوياء.

بدوره قال النائب السابق خالد السلطان ان تابلاند والأردن فقط من يعملان في الصوت الواحد وهذا الصوت يقود المجلس مشرذم لا يمكن ان يبني الإصلاح مستنداً الى القوانين التي تضع في حسبانها ان كل مولود جديد تبين عدم صلاحته وختمت الانتخابات ندوة تصفية البلد قائلاً من يعتقد ان المشاركة لكن الغلبة لن تشارك رغم تناقصها على 14 بعدما كانت 35 عضواً.



جانب من الحضور

الغاء 12 مجلسا اعلى حكوميا والإبقاء فقط على المجلس الاعلى للدفاع فلا فائدة منها. وأضاف قائلا: لن نقبل ان يتكلم الوزراء عن العجز والرسوم والتكاليف وهم اول من يخالف الدستور من خلال مكافاتهم التي يتلقونها مشيراً الى انه تحدى الوزير الشيخ محمد العبدالله عندما قال لا اتقاضى الا راتبتي وما زال يتحداه وأضاف اذا كنت مخطئاً لا استحق الاستمرار في السياسة.

وأضاف قائلاً عندما يسمع المواطن ان الكويت بدأت تقترض فكل مواطن يضع في حسبانها ان كل مولود جديد سيدفع الثمن مستغرباً كيف لمن يجلس في حضن اكبر رموز الفساد ان يتحدث عن الإصلاح.

وقال السعدون لا يمكن للاوضاع الحالية ان تستمر فשבعتنا حي ولن يقبل بذلك

ان موجة الغضب الشعبي كان سببها محاربة الاوضاع الحالية وبعضهم هو الذي يطلب حل المجلس لعجزه عن مواجهة الغضب الشعبي منوها الى ان الاوضاع الحالية تعبر عن التفرد بإدارة الدولة وعناصر الفساد يفتخرون بأنهم يصيغون القوانين في منازلهم مخطأين المواطنين بالقول ان المشاركة معهم في الانتخابات القادمة شرعنة للفساد ولا اصلاح الا بموقف شعبي يرفض كل ممارساتهم. مشدداً على انه لا يمكن ان نتحدث عن تعزيز الديموقراطية دون تعظيماً سياسية او احزاب مؤكدا ان الكويت يتم تصفيتها من خلال اجراءات قانونية والمساس بالمواطنين.

وقال السعدون ان الذي يتحدث عن العجز المالي لا يعالجهم من خلال جيوب المواطنين وعلى الحكومة



أحمد السعدون وبجانبه عبدالرحمن العنجري خلال الندوة

في دولة تخشى الازهاق او اخرى متخلفة ولكنه طبق في الكويت لتقييد الحريات. وأوضح ان الوضع الحالي يتمثل في اخافة كل الناس ولا يريدون ان ترتفع الأصوات وسحب الجناسي خير دليل على تقييد الحريات مشيراً الى ان من يراهن ان الكويت ستتحول الى دولة بوليسية اقول له ان بلدنا بلد حريات ولا يمكن ان يكون بوليسيا والشعب الكويتي واجه الغزاة بحزم ورفض ذلك المبدأ.

وقال السعدون اننا لا اذكر الحكومة بتاريخ الكويت والمؤتمر الشعبي في جدة عندما قال الكويتيون نحن شعب متكامل مستذكروا ثلاث كلمات لسمو الراحل الشيخ جابر الاحمد والشيخ سعد العبدالله والعم عبدالعزيز الصقر في جده اختصروا فيها تماسك الشعب الكويتي مؤكدا

نريد تنمية حققة وليس ما يريدنا البعض. وأشار السعدون الى ان الحكومة اغلقت كل وسائل الاعلام والصحف أمامنا وبعض ما يجري في البلد خطير فهناك طواعيت. موضحاً ان مشروع إعادة النظر في الرسوم والتكاليف كحجة لسد العجز في الميزانية بداية لتصفية البلد وهم يريدون تحميل المواطن اعباء كبيرة، مشيراً الى وجود ثلاثة اشخاص سرقوا الكويت واتحدى الحكومة ان تنشر كل المناقصات الحكومية.

وأضاف: علينا مسؤولية كبرى لمواجهة طواعيت الفساد وهم من يدبرون البلد حالياً ولنتأكد أنهم ليسوا سهلين، لافتاً الى انه لا يوجد مجلس مر على الكويت قيد الحريات كالمجلس الحالي وخاصة عندما نقول ان الاحوال وصلت الى تصفية البلد وكنا

أكد السعدون وجود اشخاص استولوا على البلد و«النكتة» الكبيرة وجود اكثر من حكومة فعلية في البلد، مستذكراً بان الدولة لا يديرها مجلس الوزراء انما اشخاص اخرون والدليل شركات الاسكان والبيوت منخفضة التكاليف.

ونحن نجتنا نجاحا باهرا في اقرار شركة الاتصالات الثالثة لكن نفس هذه المشاريع اُجحت بعضهم، مشيراً الى ان الكويت عاشت أسوأ أحداثها في المجلس المبطل الثاني والحالي.

وأضاف قائلاً: لا يمكن ان نتكلم عن تنمية دون النظر للمواطن ومكتسباته وما يحدث وجود «كلجية» وهم عبارة عن مجموعة من الاشخاص يستولون على مقدرات البلد ولا مبالغة عندما نقول ان الاحوال وصلت الى تصفية البلد وكنا

أحمد السعدون: الذي يتحدث عن العجز المالي لا يعالجه من خلال جيوب المواطنين

أحمد السعدون: الذي يتحدث عن العجز المالي لا يعالجه من خلال جيوب المواطنين

أحمد السعدون: الذي يتحدث عن العجز المالي لا يعالجه من خلال جيوب المواطنين

أحمد السعدون: الذي يتحدث عن العجز المالي لا يعالجه من خلال جيوب المواطنين

أحمد السعدون: الذي يتحدث عن العجز المالي لا يعالجه من خلال جيوب المواطنين

أحمد السعدون: الذي يتحدث عن العجز المالي لا يعالجه من خلال جيوب المواطنين

أحمد السعدون: الذي يتحدث عن العجز المالي لا يعالجه من خلال جيوب المواطنين

أحمد السعدون: الذي يتحدث عن العجز المالي لا يعالجه من خلال جيوب المواطنين

أحمد السعدون: الذي يتحدث عن العجز المالي لا يعالجه من خلال جيوب المواطنين

أحمد السعدون: الذي يتحدث عن العجز المالي لا يعالجه من خلال جيوب المواطنين

أحمد السعدون: الذي يتحدث عن العجز المالي لا يعالجه من خلال جيوب المواطنين

أحمد السعدون: الذي يتحدث عن العجز المالي لا يعالجه من خلال جيوب المواطنين

أحمد السعدون: الذي يتحدث عن العجز المالي لا يعالجه من خلال جيوب المواطنين

نظمت ندوة تحت عنوان «العجز في الميزانية وتداعياته على المواطن - أزمة مورد أم أزمة إدارة؟»

«حديس»: الحكومة تركت بنود الإصلاح واتجهت أولاً لإعادة تسعير الخدمات

تطبيق الرؤية الاقتصادية وأكد ان التخصصية فكرة سليمة لتحسين الاداء والخدمات في الدولة الا ان طريقة ادارة هذا الملف والتشريعات والتجارب السابقة لا تشجع على تطبيق هذا النظام.

من جانبه، قال النائب السابق د.جمعان الحريش بان ان اجواء الانتخابات بانت واضحة للعلن وهي تدل ان السبحة انفرطت وذلك حين أعلن المجلس انه تم الوصول لحل بخصوص البنزين وهو 75 لبيتر حيث نرى ان باقي النواب بدأوا يتسارعون لتقديم الاستجابات.

وأضاف الحريش انه بالرغم من امتلاك الحكومة لجميع مؤسسات الدولة الا انهم مالوا بترددون بسبب «هاشقات» لانهم على يقين بأنهم على باطل وهذه هي الحقيقة المرة. وذكر الحريش ان المواطنين خرجوا في فبراير 2012 لاختيار ممثلهم في البرلمان وتم حل البرلمان وتم تغيير قانون الانتخاب حيث نرى انه منذ ذلك الوقت انهار كل مجلس الى ان وصلنا ان أحد الاطراف في وزارة الداخلية يطلق عليهم بانهم مناديب لان مشروعيته مفقودة.

وبين الحريش ان المحكمة الدستورية اكدت ان المحاسن دستورية لكن لاسلاف افقدت الشعبية الحقيقية لان المجتمع يرى انهم مناديب وليسوا مشرعين حقيقيين بالرغم من اننا نراهم انهم يدعون بانهم مع المواطن.

وقال الحريش ان الحكومة بدأت تتجه لرفع الدعم وذلك بالتوافق مع دول الخليج لكن نراهم فقدوا المصداقية في التعامل السياسي.

وذكر الحريش ان الناس تريد المشاركة في الانتخابات القادمة من اجل وقف الهدر وسوء التعامل مع الناس بالإضافة الى محاسبة الحكومة على ادارتها وكشف الذم المالية لاعضاء الحكومة والمجلس. وأكد الحريش ان قوة البرلمان تأتي من المواطنة الحقيقية ووضع القوانين متناسلاً في الوقت نفسه غير نحاسب الحكومة بالوقت نفسه قابلة لنظام الصوت الواحد الذي اخرج لنا اخطر مجلس في التاريخ، خصوصاً ان هناك اطرافاً تريد منا ان نعيش في دولة خوف.



الحضور خلال ندوة الحركة الدستورية

الدولة تجعلنا نعيش لمدة لا تقل عن 20 سنة». وأشار الى ان مبررات وثيقة الإصلاح ورفع الدعم لوجود عجز مالي تستند الى معلومات مغلوبة خصوصاً ان صندوق النقد الدولي في اواخر العام الماضي قد أشار في تقريره «ان هناك دولتين في منطقة الخليج لا يمسمها العجز المالي هما قطر والكويت، وقال ان التقرير اكد ان الكويت ستحقق فوائض مالية في الميزانية في عام 2017، مضيفاً «مديرة الصندوق اكدت خلال زيارتها للبلاد ان ميزانية الكويت لا يوجد بها عجز مالي».

وأشار الى ان البلاد شهدت خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي نفس الحالة التي تعيشها حالياً بسبب انخفاض اسعار النفط، وأضاف: خلال تلك الفترة تم وضع مشاريع وسياسات للتشريد ولكنها في النهاية اخفقت ورجع الوضع الى ما كان عليه بعد ارتفاع اسعار النفط من جديد، مضيفاً «هناك احتمال وارد خلال الفترة القادمة ان يتغير كل شيء اذا ارتفع سعر النفط بسبب حرب او ظرف اقتصادي هنا وهناك».

وأكد الدلال ان هذا لا يعني الاستمرار في الهدر والعبث وسوء التصرف في الإدارة المالية، مطالباً في الوقت نفسه بضرورة ان تكون هناك شفافية ووضوح والصراحة مع الشعب الكويتي والتي تكاد تكون مفقودة. وأشار الى ان المختصين في المجال الاقتصادي اجمعوا على ان عبارات وثيقة الاذكار هي نفس العبارات التي ذكرت في خطة التنمية السابقة ولكن وضعت في صيغة عناوين رئيسية، وان تقرير «الشال» اشار الى عدم وجود اي خطة او معادلة رياضية لتنفيذ او

ولفت الى ان رؤيتهم للفترة القادمة واضحة وسوف يتم اصدار ورقة بشأنها قريباً، واشد على ضرورة ان تكون المعالجة تنطلق من اولويات رئيسية تبدأ من المصروفات وغيرها لمعرفة ان كان هناك عجز بالميزانية العامة للدولة مطالباً بضرورة اعادة هيكلة المشاريع في الدولة والغاء المناقصات غير الضرورية ودمج المشاريع المتشابهة.

وقال: في حالة زيادة حجم المصروفات على الإيرادات عندها تكون هناك «اشكالية» في ميزانية الدولة تتطلب وجود معالجة لها، والحكومة منذ منتصف العام الماضي بدأت تصرح بشكل رسمي بان هناك عجز مالي كبير في الموازنة العامة، ولكن السؤال المطروح هل بالفعل يوجد عجز مالي تعاني منها الدولة، وهل تم احتساب هذه العجز الذي أعلنت عنه الحكومة في اطار احتياطيات المالية القائمة سواء كانت الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة من اجل ان تكون «حسبة» العجز صحيحة وسليمة، اما العجز الذي يثار يمكن في الارقام التي تم تحديدها في ميزانية العامة بناء على مقارنة مع اسعار النفط المتغيرة؟!!

وتابع في السياق نفسه: احدى الاشكاليات التي نواجهها هي عدم وجود رقم معلن واضح لحجم الاحتياطيات المالية للكويت والتي هي كبيرة، حيث ان البعض يقول انها 180 ملياراً والبعض الاخر يقول انها اكثر من 400 مليار دينار، مضيفاً «اذا افترضنا انها 180 مليار دينار كما جاء في تقرير «الشال»، فإن مساهمة جزء من هذا المبلغ في دعم ميزانية

الزيادة ليست طبيعية بسبب تزايد عدد السكان والوظائف لانها ذهبت لمشاريع وعم خارجي بما لا يقل عن 11-13 مليار دولار». وأضاف ان أي مواطن عمره فوق 60 عاماً لا يستطيع شراء حتى ثلاثة من أي شركة الكترولونات او سيارة ويطلبون منه أحضار كفل، وقد تجد ان راتبه يصل الى الف دينار.

ومن جانبه قال محمد الدلال ان الحركة الدستورية الاسلامية ترى ان تكون هناك اعادة نظر من الشعب الكويتي بما يحدث في البلد من تحد مالي وغيرها، وهذا سيكون نداء «الحركة» خلال الفترة القادمة سواء كانت هناك انتخابات قريبة على الابواب ام لا، مضيفاً «نحن لا نريد ان تكون هذه القضية الحساسة باياد غير امينة وقادرة على ادارة هذه القضية».

رحيل الحكومة والمجلس بشكل واضح، واستبدالها بحكومة جديدة مبنية على منهجية سليمة بالتشكيل والقدرة على الإدارة المالية من خلال اختيار الأشخاص الذين لديهم كفاءة ورؤية ويتحملون مسؤوليتهم اتجاه الوطن. وأضاف ان من الصعوبة ان يتم معالجة المشاكل اذا لم يستطيع مجلس الأمة مراقبة الحكومة، وان المعالجات بحجة التي خلطوا سليمة وصحيحة، مطالباً في الوقت نفسه سواء كانت هناك انتخابات قادمة او لا ان يتم تشكيل حكومة على اساس تضمن وجود اشخاص قادرين على الإدارة المالية للدولة بشكل صحيح، قائلاً «غير ذلك، هذا عبث مستمر ليس لديه داع».

وإذا طبقت نتائجه مختلفة، ولكن يختارون بندا واحداً مثلما حصل في سياسة البنزين.

ولفت الى ان القادم أخطر والبنزين يعتبر رأس الجليد، حيث هناك المشاريع التي سيتم تصفيها مثل تخصيص المطارات ومؤسسة الموانئ ومطبعة الحكومة ومحطات توليد وتوزيع الطاقة وبعض مرافق وأنشطة مؤسسة البترول والبريد ومراكز الصرف الصحي وإدارة المدارس والمستشفيات الحكومية، حيث كان أسوأ تخصيص في الكويتية والمحطات، مبيئاً ان من يمتلك وقود السيارات بالكويت هو شخص واحد.

وقال انه في مجلس 2012 كانت سرعة الديل حيث بلغت مليارات 200 مليون دينار مبيئاً ان دعم المحروقات كان 80 مليوناً وارتفع الى مليار 280 مليون دينار متسائلاً هل تمت محاسبة أحد؟

وتساءل المطر عن دور المجلس في الحزمة الاقتصادية والذي يؤكد انه تم عمل زيادة البنزين بمعدل عن المجلس والرقابة خلال الصيف موضحاً انه في دور الانعقاد العادي الرابع وافق المجلس على جلسة مجلس الأمة خلال دراسة الوضع الاقتصادي والغاء الدعوم وقرر المجلس الموافقة على ذلك، اذا المجلس قرر الموافقة في السادس عشر من ابريل.

وتحدث عن اسعار النفط في السابق، حيث كان في عام 1999 سعر النفط 16 دولاراً ونصف وبلغ حجم الانفاق 4 مليارات دينار كويتي، وفي عام 2012 عندما حدثت الطفرة وصل سعر النفط الى 108,6 دولاراً وارتفع حجم الانفاق الى 19 ملياراً، حيث ان هذه

الأمن، وهو ما اخرج لنا حزب «ماكلين شاربين» والتي نسمعها تردد بكثرة. وأشار الى ان الانتقاد ليس كشف عورات ولا تصفية حسابات انما يضع كل شخص أمام مسؤولياته مضيفاً ان هذه السياسة التي نتحدث عنها الدراسة قائمة على النظرية الامنية، حيث ان هناك اشخاصاً مستعدين عندما تقوم الحكومة بالتسويق لهذا المفهوم ان يتم التنازل عن قضايا رئيسية مقابل الامن مثل الوضع الاقتصادي.

وقال: ان 79% من الشارع الكويتي ضد الحزمة الاقتصادية حسب دراسة الاداء الشعبي التي قامت بها الحكومة، مضيفاً ان برنامج الحكومة الاصلاحى والذي يتحدث عن الاصلاحات المالية يحتوي على خمسة بنود قاموا بتطبيقها بنسبة واحد، وهو اعادة تسعير السلع والخدمات العامة، بينما تركوا بقية البنود والتي تتحدث عن استحداث ضريبة على الشركات بمعدل ثابت، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة، واعادة التسعير مقابل الانتفاع باراضي الدولة، وسرعة تحصيل مستحقات الدولة.

وأضاف: وفيما يخص الإصلاح المالي بالمرصوفات جاء من تسع بنود تم تطبيق بند واحد كذلك وهو ترشيد الدعم وضمان صوله للمستحقين، مشيراً الى ان اخطر مؤسسة حالياً مخطط لهذا الموضوع هو المجلس الاعلى للتخطيط، واعاؤه على علم بما يحصل، وهم الذين يرفعون للحكومة الاقتراحات وهي تختار، واحياناً المجلس يعطي حزمة

رشيد الفهم

قال عضو المجلس المبطل د. حمد المطر ان ما اطع عليه من وثائق حكومية تعتبر شيئاً مخيفاً ومخجلاً ان يصل الحال بالكويت بهذا السوء من ناحية الإدارة، مشيراً الى انه لا يتحدث من منطلق وجهة نظر شخصية، بل من خلال ارقام الحكومة ورده فعل هيئات غير حكومية على المسار الاقتصادي.

كان ذلك خلال الندوة التي نظمتها الحركة الدستورية الاسلامية مساء امس الاول في ديوان الاحمامي محمد الدلال تحت عنوان «العجز في الميزانية وتداعياته على المواطن - أزمة مورد أم أزمة ادارة؟».

وجه المطر رسالة للشعب الكويتي قائلاً: لا تعتقدون اننا كعمارة سنكون (مستانسين) عندما تصبح في الكويت مشاكل اقتصادية ورياضية وصحية وحتى على مستوى جامعة الكويت، ولذلك يعتبر تويتير هو المتكلم الحقيقي لقياس الرأي العام بالكويت، كما ان الانتقاد ليس هو لكشف الحقائق المخفية لكي تقوم الحكومة بالإصلاح والشعب الكويتي ينتبه.

ولفت الى ان الشعب يتساءل دائماً: لدينا موارد ولكن لدينا مشكلة بالإقتصاد، ولماذا لا توجد لدينا ادارة؟ مضيفاً انه على سبيل المثال ذكرت جريدة افاق عام 1979 ان الشدائد هي مكان جامع الكويت، مبيئاً انه في عام 2012 سأل د.عبدالطيف البدر عن موعد انتهاء الجامعة حيث كانت اجابته عام 2022، مستائلاً: لدينا اموال ولدينا طلبة لماذا لا نقوم بعمل جامعة لمستوى لدينا رياضة ولا يرتفع علمنا على المستوى العالمي؟ وفهديد الديحاني يحصل على جائزة الدولة بكاملها تتنامها ولا يرتفع علم الكويت!

وتحدث المطر عن دراسة لاحد المعاهد الدولية عن الوضع الاقتصادي تحت عنوان «الاقتصاد السياسي للطائفة في الخليج»، حيث تتحدث الدراسة عن دول الخليج وان معظم الدول الحكومات ترغب السكان على القبول بالجمود السياسي حتى في الوقت التي تتضائل به الفوائد الاقتصادية، حيث انهم يعولون على سياسة



د.حمد المطر متحدثاً ويبدو د.جمعان الحريش ومحمد الدلال (الطور الكندري)

المطر: لا تعتقدوا أننا كعمارة سنكون (مستانسين) عندما تصبح في الكويت مشاكل اقتصادية ورياضية وصحية

المطر: لا تعتقدوا أننا كعمارة سنكون (مستانسين) عندما تصبح في الكويت مشاكل اقتصادية ورياضية وصحية

المطر: لا تعتقدوا أننا كعمارة سنكون (مستانسين) عندما تصبح في الكويت مشاكل اقتصادية ورياضية وصحية

المطر: لا تعتقدوا أننا كعمارة سنكون (مستانسين) عندما تصبح في الكويت مشاكل اقتصادية ورياضية وصحية

المطر: لا تعتقدوا أننا كعمارة سنكون (مستانسين) عندما تصبح في الكويت مشاكل اقتصادية ورياضية وصحية

المطر: لا تعتقدوا أننا كعمارة سنكون (مستانسين) عندما تصبح في الكويت مشاكل اقتصادية ورياضية وصحية

المطر: لا تعتقدوا أننا كعمارة سنكون (مستانسين) عندما تصبح في الكويت مشاكل اقتصادية ورياضية وصحية

المطر: لا تعتقدوا أننا كعمارة سنكون (مستانسين) عندما تصبح في الكويت مشاكل اقتصادية ورياضية وصحية

المطر: لا تعتقدوا أننا كعمارة سنكون (مستانسين) عندما تصبح في الكويت مشاكل اقتصادية ورياضية وصحية

المطر: لا تعتقدوا أننا كعمارة سنكون (مستانسين) عندما تصبح في الكويت مشاكل اقتصادية ورياضية وصحية

المطر: لا تعتقدوا أننا كعمارة سنكون (مستانسين) عندما تصبح في الكويت مشاكل اقتصادية ورياضية وصحية

المطر: لا تعتقدوا أننا كعمارة سنكون (مستانسين) عندما تصبح في الكويت مشاكل اقتصادية ورياضية وصحية

المطر: لا تعتقدوا أننا كعمارة سنكون (مستانسين) عندما تصبح في الكويت مشاكل اقتصادية ورياضية وصحية

المطر: لا تعتقدوا أننا كعمارة سنكون (مستانسين) عندما تصبح في الكويت مشاكل اقتصادية ورياضية وصحية

المطر: لا تعتقدوا أننا كعمارة سنكون (مستانسين) عندما تصبح في الكويت مشاكل اقتصادية ورياضية وصحية

المطر: لا تعتقدوا أننا كعمارة سنكون (مستانسين) عندما تصبح في الكويت مشاكل اقتصادية ورياضية وصحية

المطر: لا تعتقدوا أننا كعمارة سنكون (مستانسين) عندما تصبح في الكويت مشاكل اقتصادية ورياضية وصحية

المطر: لا تعتقدوا أننا كعمارة سنكون (مستانسين) عندما تصبح في الكويت مشاكل اقتصادية ورياضية وصحية

المطر: لا تعتقدوا أننا كعمارة سنكون (مستانسين) عندما تصبح في الكويت مشاكل اقتصادية ورياضية وصحية

المطر: لا تعتقدوا أننا كعمارة سنكون (مستانسين) عندما تصبح في الكويت مشاكل اقتصادية ورياضية وصحية

المطر: لا تعتقدوا أننا كعمارة سنكون (مستانسين) عندما تصبح في الكويت مشاكل اقتصادية ورياضية وصحية

المطر: لا تعتقدوا أننا كعمارة سنكون (مستانسين) عندما تصبح في الكويت مشاكل اقتصادية ورياضية وصحية

المطر: لا تعتقدوا أننا كعمارة سنكون (مستانسين) عندما تصبح في الكويت مشاكل اقتصادية ورياضية وصحية

المطر: لا تعتقدوا أننا كعمارة سنكون (مستانسين) عندما تصبح في الكويت مشاكل اقتصادية ورياضية وصحية

المطر: لا تعتقدوا أننا كعمارة سنكون (مستانسين) عندما تصبح في الكويت مشاكل اقتصادية ورياضية وصحية

المطر: لا تعتقدوا أننا كعمارة سنكون (مستانسين) عندما تصبح في الكويت مشاكل اقتصادية ورياضية وصحية